الحل لا يكمن في إضفاء طابع خارجي
على الصراع أو إلقاء اللوم على إرتريا

بقلم: وزير الاعلام
يماني قبري مسقل

على نحو كلاسيكي، أطلق الرئيس الإثيوبي السابق، السيد /مولاتو تيشومي، إنذاراً كاذباً لاتهام إرتريا بإشعال "صراع جديد في منطقة القرن الأفريقي".
إن هذا الادعاء الجريء يهدف على وجه التحديد إلى إخفاء وتبرير أجندة الحرب. أما الحقائق فهي واضحة تماماً: -
1- على النقيض من الروايات التاريخية المغلوطة التي يحاول السيد /مولاتو الترويج لها، فقد خاضت إرتريا وإثيوبيا الحرب في عام 1998 على وجه التحديد، لأن النظام الإثيوبي بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير تقراي احتل أراضٍ إرترية ذات سيادة ــ بما في ذلك بادمي، وعدي مروق، وأماكن أخرى ــ في انتهاك صارخ للقانون الدولي والمبدأ الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن قدسية الحدود الاستعمارية.

2- وحتى بعد الحرب المكلفة، استمرت إثيوبيا في تحدي القانون الدولي واحتلال أراضٍ إرترية ذات سيادة، في انتهاك لقرار التحكيم الصادر عن مفوضية الحدود الإريترية الإثيوبية لمدة عشرين عاماً طويلة. أيد مولاتو - حتى لو كانت سلطته اسمية - انتهاك القانون الدولي وكذلك أجندات "تغيير النظام" لزعزعة الاستقرار الإقليمي لنظام ملس زيناوي خلال فترة رئاسته في تلك الأوقات (2013-2018).

3- قامت إرتريا بتطبيع العلاقات مع إثيوبيا في عام 2018، عندما أعلنت حكومة آبي أحمد علنًا عن استعدادها للقبول الكامل والواضح لقرار مفوضية الحدود الإرترية - الإثيوبية لعام 2002 وتنفيذه. وردت إرتريا بحسن نية وعملت بجدية على تعزيز ورعاية علاقات حسن الجوار مع إثيوبيا على أساس الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وسلامة أراضيه.

4- ولكن سرعان ما انخرطت إثيوبيا في صراع مميت مع اقليم تقراي، عندما أطلقت الأخيرة ما أطلق عليه على نطاق واسع حرب التمرد في ليلة 3 نوفمبر 2020. منحت إرتريا ملاذًا لوحدة القيادة الشمالية الإثيوبية التي نجت من هجمات منسقة وواسعة النطاق في "الحرب الخاطفة" التي شنتها الجبهة الشعبية لتحرير تقراي. كما تضمنت خطط الحرب التي وضعتها الجبهة الشعبية لتحرير تقراي هجمات واسعة النطاق ومتدرجة على إرتريا.

5- كانت مشاركة إرتريا في الحرب المفروضة عليها تمليها هذه الظروف، علاوة على طلب الحكومة الإثيوبية. وبصرف النظر عن الأفعال المشينة وغير النزيهة للطعن في الظهر، أشادت الحكومة الإثيوبية ومؤسساتها الدفاعية رسميًا وعلنًا بالدور الذي لا غنى عنه لإرتريا خلال الأيام المظلمة لإثيوبيا.

6- وكما تم التأكيد عليه في مناسبات سابقة، فإن اتفاقية بريتوريا هي مسألة حصرية للحكومة الإثيوبية واطرافها الداخلية. ليس لإرتريا دخل بها كونها شؤون داخلية إثيوبية بحتة.

7- الواقع أن إرتريا أعادت نشر قواتها داخل حدودها السيادية المعترف بها دولياً. ومع ذلك، فإن أولئك الذين لم يقبلوا قط حكم التحكيم الصادر عن مفوضية الحدود الإرترية -الإثيوبية بحسن نية، أو الذين يضمرون بعض النية في تأجيج الصراع، ما زالوا يروجون لادعاءات كاذبة بوجود قوات إرترية في "المناطق الحدودية" - وهي تعبيرات /إشارات إلى بادمي وغيرها من الأراضي المماثلة.

8- ولم تقتصر النوايا السيئة والاستفزازات على هذه الأفعال فحسب. ولأسباب يصعب فهمها، أطلقت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية في الأشهر الماضية حملة استفزازية مكثفة وغير مبررة ضد إرتريا من خلال أجندتها "المستترة" المتمثلة في

الاستحواذ على الموانئ والأراضي البحرية "بشكل قانوني، إذا كان ذلك ممكناً وعسكرياً إذا لزم الأمر".

9- ولا تزال الاضطرابات والاضطرابات التي أحدثتها مذكرة التفاهم الغامضة بين إثيوبيا و"أرض الصومال" تشكل عنصراً آخر من عناصر التوتر الإقليمي. كما تخوض إثيوبيا حرباً داخلية شرسة أخرى في منطقة أمحرا.

10- وباختصار، فإن المشكلات العديدة التي تعاني منها المنطقة تنبع من إثيوبيا؛ وليس من أي مكان آخر. ولا يكمن العلاج الشافي في تبرير الصراع أو إلقاء اللوم على إرتريا.